

ايح له التاخير بشرط المعادرة به قبل الموت فاذا مات قبل اشعر
الحال بالتفصيل كما مر **قوله** والوجه الذي رده ما يجده الاسلوب
انه لا بد من اعتبار من يسبح الحلق او التفصيل بناء على انه
وذكر التفصيل للاكتفاء به مع كونه اسهل والا فكل منهما يمكن
وهو سائر **قوله** ولا الميت بجزء لغة اي بناء على انه واجب
قوله اما اذا مات قبل مضي حامي قبل انقضاء نصف ليلة
البحر او معه وقبل ان كان طوافي ورعي جزم العقبة وسعي
ان لم يدخل مكة قبل الوقوف **قوله** لعدم الايمان اي ان كان
قوله سواء بنى ماله الخ اشار به الى صور الحالتين الاولى
التي قد منها لان تلفه قد يكون قبل موته او بعده وقبل الحج
او بعده وقبل الرجوع او بعده عند الرجوع والخامس
بنى ماله **قوله** بخلاف الاول اي وهو ما اذا مات بعد مضي
حامي **قوله** فانه انما يعصى ان مات قبل تلف ماله تحت
ثلاث صور وهي ما قد قبل تلف ماله قبل الرجوع او بعده او
لم يتلف وقوله لان مات بعد تلف ماله تحت صورتيان
وهما تلفه قبل حجهم او بعده وقبل رجوعهم هذه الحالة
الثانية المتقدمة بصورها الخمس وقوله **قوله** في ماله
حجهم ويايهم هو الحالة الثالثة وقوله **قوله** في ماله
او تلفه بعد موته او قبله هذه ثلاث صور من صورها الخمس
وقوله **قوله** لكن بعد حجهم ويايهم يخرج به تلفه قبل موته
الكاين قبل حجهم او بعده وقبل اياهم فله يعصى بذلك كما
قال بخلاف تلفه قبل موته وبين الحج والاياب او قبلها فانها
صورتان تمام من صور الحالتين الثالثة ولا يقال

ما ذكر

ما ذكر فيه ثلاث صور وهو قبل موته وبين الحج والاياب
او قبلها لانا نقول الواو في وبين الحج والاياب الحال اي
قبل موته حال كون قبلته بين الحج والاياب او قبلها
فهما صورتان فقط ويجوز في ذلك موته بعد الاياب
فانما يعصي فيها كما قد تمه بجمع صور من مات في احواله
الثلاث ضمن عشرة ومثلها في من عصب كبر وكما
سند كره في **قوله** او مات بعد عضبه قبل اياهم فلا
يعصى لان مدة الرجوع معتبرة في استطاعة المباشرة
وهو غير مستطيع **قوله** بخلاف ما لو مات
بعد عمالي بعد عضبه ويايهم اي فيعصى لاستقراره
عليه بالرجوع قبل موته **قوله** لكن لو تم تلف الحاجر
استدراكه وقوله وجميع ما مر الخ قال في الامداد بخلاف
نظير الثانية في الموت وقول الشارح لو عصب قبل حجهم
ثم هلك ماله بين حجهم ويايهم او بعدهما ولم يهلك
ماله امده فانظروا انه يعصى ان امكنت الاستتابة
وان كان في نظيره من الموت لا يعصى برد ما تقر من ان
الاستطاعة في مدة الرجوع لا بد منها **قوله** وكلام
الشيخين يدل على ان لا وجوب على ما طرأ عليه العصب
الا عند الاحكام وهو لا يحصل في حقه الا بالعود بخلاف
الميت لئلا يستغنى عن العود بالموت ولا نظر هنا
الى ما مر من ان استطاعة المعصوب تحصل بملك الاجرة
ونفقه يوم الاستبحار فقط لان العصبان هنا للمفص
ومن طرأ عليه العصب قبل احكام العود غير مقصود